الشخصية القانونية للذكاء الإصطناعي

د. ريما فرج(*)

المقدمة

إن الذكاء الاصطناعي ظاهرة تكنولوجية أصبح الاهتمام بها يتزايد بشكل كبير والسبب في ذلك لا يعود إلى التوسع في استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في كافة مجالات الحياة اليومية وإنما يعود ذلك التزايد بشكل خاص إلى التحديات القانونية المحددة التي تفرضها هذه التكنولوجيا(١).

لا يوجد تعريف محدد للذكاء الاصطناعي والسبب في ذلك يعود إلى تعدد تعريفات الذكاء بشكل عام. من الجانب التقني يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بكونه آلة مبرمجة بواسطة الكمبيوتر تستعمل خوارزميات وإجراءات محددة للقيام بمهام أو أعمال معينة، حيث يحصل هذا الجهاز المبرمج على مدخلات تلقائياً ويطبق ذات الشيء وفقاً للبرنامج.

ومن خلال ذلك يتبين إن الآلات التي تقوم باستخدام الذكاء الاصطناعي تعمل بواسطة أجهزة الكمبيوتر، وان مدخلاتها تكون على شكل رموز وقواعد وتستخدم خوارزميات برمجية محددة، ويمكن العثور على أحد الاستخدامات الخالصة لتقنية الذكاء الاصطناعي في الروبوتات الذكية(٢)

كما يُعرف بأنه "قدرة الآلات والحواسيب الرقمية على القيام بمهام معينة تحاكي وتشابه تلك التي تقوم بها الكائنات الذكية، مثال ذلك القدرة على التفكير أو التعلم من التجارب السابقة أو غيرها من العمليات الأخرى التي تتطلب عمليات ذهنية، كما يهدف الذكاء الاصطناعي للوصول إلى أنظمة تتمتع بالذكاء

(*) رئيسة قسم الدراسات العليا، القانون الخاص في الجامعة الإسلامية– استاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية.

(١) خالد حسن أحمد لطفي، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية (دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، ٢٠٢١، ص ٩).

(٢) خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى (دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، ٢٠٢١، ص ١٧ـ ١٨).

وتتصرف على النحو الذي يتصرف به البشر من حيث التعلم والفهم بحيث تقدم تلك الأنظمة لمستخدميها خدمات مختلفة من التعليم والإرشاد والتفاعل وغير ذلك"[٣].

وقد عرفه البعض الآخر من الفقه أنه: "علم وتكنولوجيا يقوم بالاستناد على عدد من العلوم ومنها علم الحاسوب والرياضيات وعلم الهندسة وعلم النفس وغيره، فالذكاء الاصطناعي في الحقيقة ناتج عن إنجازات وإبداعات العقل البشري"[٤].

لا يمكن تجاهل المميزات التي تقدمها أنظمة الذكاء الاصطناعي لخدمة البشر في المجالات الطبية والشخصية والتجارية والصناعية جميعها بما أنّ هدفه الأساسي يكمن في خدمة البشر وتوفير الحماية لهم، كإستخدام الروبوت في الأعمال الشاقة والخطرة بدلاً من الإنسان، وتعتبر تكنولوجيا الإنسان الآلي من أكثر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تقدماً من حيث تطبيقاته التي يقدم من خلالها حلولاً للمشكلات.

يمكن تعريف الإنسان الآلي بأنه عبارة عن آلة كهروميكانيكية من الممكن برمجتها لكي تقوم ببعض المهام التي يقوم بها الإنسان يدوياً.

ويتميز الإنسان الآلي الذكي بأن لديه القدرة بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في برمجته من فهم الوسط المحيط به، بالإضافة إلى قدرته على تعديل أفعاله بصورة ذاتية وفقاً للمواقف التي يتعرض لها، فالإنسان الآلي له استخدامات كثيرة ومن أهمها استخدامه في المصانع والمنازل لغرض قيامه بالأعمال الشاقة والتي توصف بكونها خطرة ولا يفضل أن يقوم الإنسان بها[٥].

وتعتبر السيارات ذاتية القيادة من التطبيقات المهمة للذكاء الاصطناعي، وكذلك الروبوتات الطبية التي تقوم بالعمليات الجراحية الخطيرة، والروبوتات الصناعية والمنزلية وغيرها، فالسيارات ذاتية القيادة تتميز بكونها تسير على الطريق دون الحاجة إلى تدخل البشر بها ويكون ذلك من خلال استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد والكاميرات الرادار، فهي تعمل بواسطة نظام يمكنها من تلافي الحوادث المرورية.

أما بالنسبة إلى الطائرات دون طيار فأنها لاتزال محل نقاش من حيث اعتبارها روبوت وذلك لأنها تعمل بتوجيه بشري[٦].

ومن التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي تطبيق (Chat GPT)، هذه التقنية عبارة عن روبوت أو برنامج يعمل باستخدام الذكاء الاصطناعي، يتحاور مع المستخدم ويجيب على ما يطرح عليه من أسئلة بصورة مفصلة، ويتذكر كل ما طرح عليه من قبل من أسئلة أثناء الحوار الذي يتم وكأنه بين شخصين، بالإضافة إلى ذلك يسمح للمستخدم بتصحيحه إذا ما أخطأ، ويعتذر عن تلك الأخطاء.

طورت هذه التقنية شركة أبحاث الذكاء الاصطناعي (OpenAI)، في مدينة سان فرانسيسكو ويتميز هذا التطبيق عن غيره من خلال قدرته الفائقة والفورية على شرح مفاهيم معقدة بكلمات بسيطة، وكذلك قدرته على إنتاج محتوى من الألف إلى الياء من دون الاقتباس

(٣) خالد حسن أحمد لطفي، المرجع السابق، ص ١٥.

(٤) أيمن محمد سيد، حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي، مجلة الباحث العربي، العدد ١، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٢٠٩.

(٥) عبد الله سعيد عبد الله الوالي، المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الإماراتي، الطبعة الأولى (دار النهضة العربية : مصر، دار النهضة العلمية : الإمارات، ٢٠٢١، ص ٥٢).

(٦) خالد حسن أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ١٢٧.

المباشر من مصادر أخرى، وان استخدامات هذا التطبيق كثيرة وتتصف بالمرونة وفي مجالات كثيرة،منها شرح مفاهيم علمية معقدة إلى كتابة رموز رقمية يتم استخدامها في البرمجة، وكتابة مقالات وقصائد وقصص جديدة بالأسلوب المطلوب وتأليف النكات عن أي موضوع يتم تحديده له(٧).

اما في المجال القانوني إنّ الارتفاع المتزايد في المنازعات القانونية مع قلة التطور التكنولوجي يعتبر من المشاكل الكبيرة التي تواجهها النظم القضائية التي يمكن ان يساهم الذكاء الاصطناعي في البت فيها بصورة اسرع.

إن إدخال تقنية الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني يؤدي إلى تقليل نفقات التقاضي، تقديم المساعدة للقضاة في جميع الإجراءات القانونية،دراسة وفحص المستندات المقدمة للقضاة بسرعة كبيرة، وتلخيص مستندات الدعوى القضائية وغيرها(٨).

يمكن أن يسمح الذكاء الاصطناعي بقراءة أفضل للدعوى، واستخراج أفضل للسوابق القضائية، والمساهمة في بلورة قرار أكثر موثوقية. وفي هذا الصدد، يمكن ان يتوافق الذكاء الاصطناعي مع القانون، وأن يساهم في عملية صنع القرار لا سيما في القانون المدني. فيشكل جزءًا من تطور منطقي ومعقول، إن لم يكن متوقعًا للقانون(٩).

كما اعتبر البرلمان الأوروبي،أن الذكاء الاصطناعي يمثل أي أداة تستخدمها آلة "لإعادة إنتاج السلوكيات المتعلقة بالبشر،مثل التفكير والتخطيط والإبداع" (١٠) .تبرز أهمية البحث نتيجة الانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات في الوقت الذي تخلو فيه التشريعات من وجود تنظيم قانوني يحدد الطبيعة القانونية له، فهل ان الذكاء الاصطناعي يقترب من فئة الاشخاص ام الاشياء ام يمكن ان يتمتع بطبيعة خاصة يتميز من خلالها باستقلالية قد تدعو إلى الاعتراف له بشخصية قانونية مستقلة تجعله مسؤولاً عن الأضرار التي يتسبب بها للغير؟ خاصة وان هنالك صعوبة في تحديد الشخص المسؤول عن الاضرار التي يحدثها نتيجة تعدد الأشخاص المشتركين في تصنيعه؟

هل يمكن الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية في الوقت الحالي، وما هي الشخصية الإلكترونية التي تم اقتراحها من قبل البرلمان الأوروبي في قراره المتعلق بقواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوت لعام ٢٠١٧ لغرض منحها لأنظمة الذكاء الاصطناعي الأكثر تقنية؟ وهل أصاب البرلمان الاوروبي بتراجعه عن هذه الفكرة في توصياته الصادرة في ٥ تشرين الاول ٢٠٢٠؟

إنّ الإجابة على السؤال التالي ستتم ضمن مبحثين:

المبحث الأول: الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: طبيعة الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.

(٧) سمية نصر، الذكاء الاصطناعي: ما هو" تشات جي بي تي" الذي وصفه ماسك بأنه "جيد بشكل مخيف"؟، https:// www.bbc.com/arabic/science-and-tech-64140980

(٨) Date de visite: 4 Janv.2023

(٩) خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق،ص ٧٦.

(١٠) Thomas Cassut, Droit et intelligence artificielle,14 Mars 2018, https://www.dalloz-actualite.fr/chronique/ droit-et-intelligence-artificielle, Date de visite 9/13/2023.

المطلب الثاني: مدى ضرورة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية المعنوية.

المبحث الثاني: فكرة الشخصية الإلكترونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي الأكثر تقنية.

المطلب الأول: نطاق الشخصية الإلكترونية.

المطلب الثاني: الآثار القانونية للشخصية الإلكترونية.

المبحث الأول
الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي

في هذا المبحث سنبيّن مدى ضرورة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، نظراً إلى كون التشريعات تخلو من وجود تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي يحدد طبيعته القانونية والمسؤولية عن أضراره، لذلك سنبحث في طبيعة الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي(المطلب الأول) ومدى ضرورة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية المعنوية (المطلب الثاني).

المطلب الأول
طبيعة الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

إن الذكاء الاصطناعي عبارة عن نظام من نظم البرمجيات، أما بالنسبة إلى الروبوت مثل السيارات ذاتية القيادة وغيرها فهي عبارة عن جهاز يعمل بواسطة برنامج الذكاء الاصطناعي، فالذكاء الاصطناعي قد يكون له وجود مادي أي في صورة روبوت، وقد يكون له وجود غير مادي أي برامج.

إن التطبيقات المادية للذكاء الاصطناعي كالسيارات ذاتية القيادة (الروبوتات) كونها من صنع الإنسان ممكن اعتبارها شيء بسبب كونها مالا" ماديا" و نتيجة ذلك ممكن ان تخضع للأحكام الخاصة بالأموال، وهنالك بعض التطبيقات القضائية الحديثة للروبوت "الشيء" حيث قضت محكمة التمييز الفرنسية أن روبوت الإجابة على البريد الإلكتروني هو مجرد برنامج حاسوبي معلوماتي "programme informatique" دون منحه أية صفة نيابة عن مشغله وأنه مجرد وسيلة تساهم في تدفق البيانات في الفضاء الرقمي خدمة للحاجات العامة من جهة أخرى(١١).

أما بالنسبة إلى برامج الذكاء الاصطناعي أي التطبيقات غير المادية فهي عبارة عن ابتكار ذهني للبشر ويمكن أن تتم حمايتها باعتبارها أعمالاً فكرية من خلال قانون حماية الملكية الفكرية(١٢).

لذلك ظهرت الحاجة الى حماية الذكاء الاصطناعي على الصعيد القانوني سواء بشكله المادي ام بشكله غير المادي، وهذه الحماية تعمل في إتجاهين،حماية الذكاء الاصطناعي بما يحتويه من برمجة من جهة، وحماية الانسان من الذكاء الاصطناعي لا سيما لناحية عدم انتهاك خصوصيته.

ونظراً إلى التطور الكبير في الذكاء

(١١) CNIL,Intelligence artificielle,5 Avril 2022, https://www.cnil.fr/fr/intelligence-artificielle/intelligence-artificielle-de-quoi-parle-t-on.date de visite 5/13/2023: Pour le Parlement européen <https://www.europarl.europa.eu/news/fr/headlines/society/20200827STO85804/intelligence-artificielle-definition-et-utilisation>, l'intelligence artificielle représente tout outil utilisé par une machine afin de «reproduire des comportements liés aux humains, tels que le raisonnement, la planification et la créativité».

(١٢) L'introduction du programme informatique Watson va aider les chargés de clientèle à traiter les courriels qu'ils recoivent...cour de cassation de france,chambre sociale,16-27866,12 avril 2018 https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000036829790, Date de visite 6/2/2023.

الاصطناعي وأنظمته المختلفة، وبشكل خاص من ناحية التعلم الآلي، فقد تطورت تكنولوجيا البرمجيات حتى أصبحت تسمح لآلات الذكاء الاصطناعي بالتعلم من التفاعل مع بيئتها واكتساب خبرات، والقدرة على اخذ قرارات مستقلة، ومن خلال التكنولوجيا تم إنشاء روبوتات تتصف بالذكاء بإمكانها أن تتخذ قرارات لم تتم الموافقة عليها مسبقاً من قبل المصمم أو المبرمج أو المالك أو المشغل.

وتؤدي هذه الروبوتات الذكية الجديدة إلى ظهور مشاكل قانونية وبشكل خاص في مجال القانون المدني، وذلك بسبب ان النظم القانونية لم يتم إنشاؤها مع وضع هذه التكنولوجيا في الاعتبار، حيث تم وضع الأحكام الخاصة بالمسؤولية المدنية في زمن كانت فيه تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ليست أكثر من مجرد خيال علمي، لذلك ليس من المستغرب أن يثير الذكاء الاصطناعي الكثير من المشاكل من الناحية القانونية، وذلك بسبب التطورات الكبيرة فيه وبشكل خاص بسبب ناحية التعلم الآلي وقدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي المتطورة على أخذ قرارات مستقلة(١٣).

وتجدر الإشارة الى قرار ملفت لمحكمة التمييز الفرنسية(١٤) في مسألة عدم تحميل شركة Google المسؤولية عن خطأ حصل في أثناء تشغيل محرك البحث Google بعد أن كانت محكمة استئناف تولوز(١٥) قد قضت بإلزام محرك البحث Google بتعويض الأضرار التي لحقت ببعض مستعملي الإنترنت استناداً إلى فكرة الخطأ الشخصي عن فعل الذكاء الاصطناعي. وقد نشأ النزاع نتيجة ظهور أسماء بعض الشخصيات والشركاء مقرونة بألفاظ أو عبارات مهينة مثل كلمة "محتال" Escroc على أثر الاستعانة بتطبيق Google Suggest لتسهيل مهمة المستخدم في البحث الذي يريده، يقترح هذا التطبيق على المستخدم المصطلحات التي يعتبرها الأرجح بالنسبه إليه، وقد استبعدت محكمة التمييز الفرنسية الخطأ الشخصي للشركة لسبب أن التشغيل الذي أدّى إلى هذا الربط المعيب هو ثمرة إجراءات آلية مستقلة تماما في عملها وعشوائية في نتائجها بحيث يكون ظهور الكلمات المفتاحية الناتجة عنه متوقف حصريا على إرادة مستخدم محرك البحث واستبعدت بذلك مسؤولية شركة Google.

وقد أدى التطور أيضاً إلى انتقاد فكرة اعتبار الذكاء الاصطناعي من صنف الأشياء التي يكون أساس المسؤولية فيها الحراسة وذلك لسبب كون أنظمة الذكاء الاصطناعي تتصف بالاستقلالية بحسب رأي البعض، خاصة انها تنفذ عملها دون الحاجة إلى تدخل بشري، أي من غير أن يكون هناك رقيب عليها، فالاستقلالية التي يتصف بها الذكاء الاصطناعي، تجعل قواعد القانون المدني غير قادرة على تعيين الشخص المسؤول عن الضرر لناحية تحقق المراقبة أو عدم تحققها وإمكانية التعويض عن الضرر(١٦).

(١٣) محمد محمد عبد اللطيف، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، **بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات**، كلية الحقوق ـ جامعة المنصورة، ٢٣ـ٢٤ مايو ٢٠٢١، ص ٤ ـ ٥.

(١٤) خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٢٣ـ ١٢٤.

(١٥) Cour de cassation, civile, Chambre civile 1, 19 juin 2013, 12-17.591, Publié au bulletin,et sur https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000027596148 Date de visite 6/2/2023.

(١٦) Cour d'appel de Toulouse, 14 décembre 2011, 10/05185. https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/ =

إن القانون تم تصميمه في الغالب لأجل التعامل مع النزاعات التي تشمل البشر، أي لتنظيم السلوك البشري، وفي حالات قليلة لتنظيم تصرفات الشركات، تحت مظلة الشخصية المعنوية، فالقانون نظّم الطريقة التي تعمل بها الشركات وكيفية إسناد المسؤولية إليها.

وبناءً على ذلك، يجب أن يكون القانون متكيّفاً مع استخدام الذكاء الاصطناعي وبشكل خاص مع أنظمة الذكاء الاصطناعي الأكثر تقنية والتي تتصف بالذكاء والاستقلالية، ووضع نظام قانوني يعمل على تنظيم معاملاتها وتعيين المسؤولية عن الأفعال التي تقوم بها، فهل من الممكن تحقيق ذلك من خلال الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية[١٧]؟

يعتبر منح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية من الاهتمامات القانونية الواضحة مع هذا التطور التكنولوجي، ان إعطاء الروبوت الذكي الاستقلالية يعني اكتسابه لوضعية قانونية مستقلة عن البشر، حيث تصبح هذه الروبوتات مستقلة بصورة تامة لها حقوق وعليها التزامات، وبإمكانها أن تتصرف بشكل مستقل ومغاير عن الهدف الذي تم أنشاؤها لأجله[١٨].

وفقاً للقانون يُصنّف الشخص إما شخصاً طبيعياً وإمّا شخصاً معنوياً، وان الشخص الطبيعي هو الإنسان الذي لديه القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات،

أما بالنسبة إلى الشخصية المعنوية فإن اغلب الفقهاء يعرفها بأنها " مجموعة من الأشخاص والأموال التي لها كيان ذاتي مستقل، لتحقيق غرض معين ومعترف لها بالشخصية القانونية المقررة للإنسان إلا ما كان منها متصلاً بصفته الطبيعية وذلك لإضفاء الصفة الشرعية اللازمة على تصرفاتها في حدود هذا الغرض"[١٩].

يعتبر جانب من الفقه الفرنسي[٢٠] انّ الذكاء الاصطناعي هو شيء غير مادي يخلو من الشخصية القانونية والذمة المالية، بحيث لا يمكن تحميله المسؤولية عن أفعاله وفي الوقت الحالي من الضروري تطبيق أنظمة المسؤولية المدنية الحالية، ومحاولة تكييفها مع الظروف إذ من غير الممكن الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية الممنوحة للشخص الطبيعي بسبب الاختلاف الكبير في الطبيعة الذاتية لكل منهما، وذلك لأن الشخص الطبيعي هو الإنسان وتثبت له الشخصية القانونية بما ينتج عنها من حقوق والتزامات كالاسم واللقب والجنسية والموطن والانتساب إلى أسرة... الخ. فمن غير الممكن أن يتم انطباقها على الذكاء الاصطناعي[٢١].

وبناءً على ما سبق، سوف نقتصر البحث

= JURITEXT000025321914, Date de visite 6/2/2023.

(١٧) محمد عرفان الخطيب، المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي: إمكانية المسائلة؟ دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الثامنة، المجلد ٢٩، العدد ١، ص ١٢٧ـ ١٢٩.

(١٨) خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(١٩) أياد مطشر صيهود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الإنسالة ـ الروبوت الذكي ما بعد الإنسانية، الطبعة الأولى (دار النهضة العربية للنشر والتوزيع: القاهرة، ٢٠٢١، ص ٣٧).

(٢٠) نقلا عن خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٢١.

(٢١) Xavier Comtesse, Quel statut juridique pour l'intelligence artificielle? 2 mars 2021, https://www.empowerment.foundation/post/quel-statut-juridique-pour-l-intelligence-artificielle. Date de visite 7/5/2023.

في مدى ضرورة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية المعنوية (المطلب الثاني).

المطلب الثاني
مدى ضرورة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية المعنوية

إن الشخصية المعنوية أنتجتها النظم القانونية الحديثة ووضعت لها أحكاما تختلف عن الأحكام الخاصة بالشخصية الطبيعية، وقد ظهر الاهتمام بالشخصية المعنوية بشكل واضح حتى أصبح الشخص المعنوي حقيقة واقعة في نظام الدولة الحديثة وقوانينها.

في لبنان فان الأشخاص المعنويين هما نوعين: الشخص المعنوي العام مثل الدولة والبلديات والدوائر العمومية اللامركزية، حيث تحصل هذه المؤسسات على الشخصية المعنوية عندما تنشأ طبقاً للشروط التي يضعها القانون.

أما الشخص المعنوي الخاص، فهو للشركات التجارية أو المعقودة في الشكل التجاري، إذا كانت هذه الشركات مؤسسة وفقاً للقوانين اللبنانية، أما اذا كانت أجنبية فيشترط للاعتراف لها بالشخصية المعنوية حصولها على ترخيص لأجل القيام بأعمالها التجارية في لبنان.

وقد أثار موضوع الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية المعنوية جدلاً بين الفقهاء ما بين مؤيد ومعارض، حتى على مستوى مشرّعي الدول لم نجد قانوناً ينص صراحة على منح الذكاء الاصطناعي الشخصية المعنوية، فهناك الكثير من الأسئلة حول مدى ضرورة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية المعنوية، وكذلك النقاش حول ما إذا كان يجب التعامل مع الذكاء الاصطناعي كآلات أم يجب منحها وصفا" منفصلاً[٢٢].

إنّ الاتجاه المؤيد لفكرة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية المعنوية يرى إمكانية منح الروبوت الذكي الشخصية المعنوية شأنه في ذلك شأن الأشخاص المعنويين كالشركات، و ممكن ان يكتسب شخصيته القانونية بعد الانتهاء من إجراءات تسجيله في سجل عام تعده الدولة لهذا الغرض وتدون في هذا السجل جميع المعلومات الخاصة بالروبوت الذكي كوضعه المالي وقدراته وطبيعة عمله وغيرها، ويستطيع أي شخص الاطلاع عليها إذا أراد أن يتعامل مع الروبوت. إلا ان هذا الوصف لم يكن دقيقاً وذلك لان الشخص المعنوي يتم أدارته من قبل الإنسان، أما بالنسبة إلى الروبوت الذكي فأنه سوف يدير نفسه بنفسه، لكونه يتمتع بالتفكير الآلي المستقل[٢٣].

ويرى الاتجاه المؤيد للاعتراف للروبوت الذكي بالشخصية المعنوية بأن الغاية من ذلك الاعتراف هو بسبب عدم وجود شخص يمكن أن يتحمل المسؤولية عن الأضرار التي يتسبب بها الذكاء الاصطناعي نظراً إلى كونه ذات تركيبة معقدة، وخاصة مع وجود روبوتات ذكية ومتطورة يمكنها القيام بأعمال من تلقاء نفسها، فالذكاء الاصطناعي بالرغم من انتشاره الكبير إلا أنه لا يخضع لأية ولاية قضائية.

بالإضافة إلى ذلك عند قيام الذكاء الاصطناعي بابتكار في أثناء تشغيله، يفترض وجود شخص يستفيد من حقوق الملكية الفكرية

(٢٢) مها رمضان محمد بطيخ، المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي، دراسة تحليلية مقارنة، المجلة القانونية، المجلد ٩، العدد ٥، ٢٠٢١، ص ١٥٤٣.

(٢٣) خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٣٠.

التي قام بإنشائها الذكاء الاصطناعي من تلقاء نفسه، حيث ان أنظمة الذكاء الاصطناعي وبرامجه التي لديها القدرة على التعلم الآلي تستطيع الابتكار من تلقاء نفسها وكذلك تستطيع إيجاد حلول عملية لم يكن لها وجود من قبل[٢٤].

لذلك يمكن حماية الذكاء الاصطناعي استناداً الى قانون الملكية الفكرية، لا سيما من خلال مسألة حماية الخوارزميات وملكيتها.على سبيل المثال، يمكن استخدام السرية المهنية أو الأسرار التجارية أو حقوق النشر لحماية الذكاء الاصطناعي الخاص بنا.

ويتضح من ذلك إن الغاية من الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية هو التوصل إلى تعيين الشخص المسؤول عن الأضرار التي يحدثها الذكاء الاصطناعي، فالاعتراف للذكاء الاصطناعي بالحقوق يحميه من اعتداء الغير، بالإضافة إلى ذلك فإن تحمله الالتزامات الناتجة عن أفعاله سوف يحمي الأشخاص الآخرين.

أما بالنسبة إلى الاتجاه الرافض لفكرة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية المعنوية فهو يعتبر أنظمة الذكاء الاصطناعي في الوقت الحالي ليست مستقلة بصورة كافية حتى تحتاج إلى وضعية قانونية خاصة بها، حيث سيبقى اعتبار هذه الأنظمة أشياء من وجهة نظر القانون ولكن الوضعية القانونية الخاصة بالروبوتات والاعتراف لها بالشخصية القانونية سيكون أمراً لا مفر منه عند تزايد استقلالية الروبوتات الذكية[٢٥]. كما أن جانباً من الفقه اللبناني يرى أنه في الوضع الراهن كل محاولات إعطاء الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي باءت بالفشل، ويجب استبعاد هذه الفكرة بشكل جازم ذلك ان الأعمال القانونية تتطلب ارادة حرة قادرة على التعاقد وهي خاصّة لا يمكن ان يتمتع بها الا الأفراد. ان خلق الانسان الآلي الذي يتمتع بالذكاء الاصطناعي له طبيعة وظيفية تميّزه، ولا يمكن اعتباره على الاطلاق صاحب حق. امكانية التحرك بشكل مستقل لا تكفي لاعطائه الشخصية القانونية، شأنه شأن الحيوانات القادرة على التحرك بشكل مستقل. فهو اذا ليس صاحب الحق انما يمكن اعتبار النظام ككل المكوّن من الصيغ الرياضية والخوارزميات والاشياء المادية وغير المادية التي يتألف منها من الأموال[٢٦].

من جانب آخر طرح البعض فكرة تطوير الذكاء الاصطناعي من خلال إنشاء فئة ثالثة من الاشخاص: "الذكاء الاصطناعي وحرية اتخاذ القرار التي ينطوي عليها يثيران مسألة إنشاء حقوق جديدة يمكن أن تمتلكها الروبوتات، وذلك بفضل شخصية قانونية معينة: شخصية الروبوت، وإن أساس التعرف على شخصية الروبوت هو الاستقلالية وحرية اتخاذ القرار التي يمكن لهذه الروبوتات إثباتها.إنّ درجة حرية القرار هذه تبرر الاعتراف بتدرج الحقوق وفقًا للقدرات الفعالة للروبوت. وبالتالي، كلما قلّت استقلالية الروبوت، زادت معاملته كشيء. وعلى العكس من ذلك، فإن الاستقلالية القوية للروبوت ستبرر تطبيق "قواعد قريبة من تلك الخاصة

(٢٤) عبد الله سعيد عبد الله الوالي، مرجع سابق، ص ٢٦٢.
(٢٥) خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٣٢.
(٢٦) عبد الله سعيد عبد الله الوالي، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

بالبشر مشبعة بمراجع أخلاقية وثقافية"[٢٧].

وبالرغم من عدم الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية في الوقت الحالي، لكن لا يوجد سبب لافتراض إن تطورات أنظمة الذكاء الاصطناعي ستتوقف عند هذا الحد، بل من الممكن مستقبلا أن تتفوق الروبوتات الذكية على الإنسان من ناحية الذكاء والأفعال.

وبالنظر إلى تاريخ الأشخاص المعنوية، لا شك بأن اغلب النظم القانونية من الممكن أن تعترف للروبوتات الذكية بشكل من الشخصية، وسيكون من الممكن إنشاء أشخاص قانونية بالإمكان مقارنتها بالشركات، حيث يمكن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات الذكية مثل السيارات ذاتية القيادة أو الأجهزة الطبية الذكية أو الروبوت الذكي الذي يعمل في المصنع[٢٨].

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الأمثلة الشائعة على ذلك، حيث قامت بالاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية المعنوية، من خلال منح الجنسية السعودية للروبوت صوفيا في أكتوبر ٢٠١٧[٢٩]، يتمتع هذا الروبوت البشري بوضع مشابه لمكانة البشر. بهذا المعنى، يمكن أن تتحرك صوفيا وتتفاعل مع بيئتها دون تدخل نشط من الإنسان. ومع ذلك، مثل كل الروبوتات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، فإن صوفيا خالية من الوعي والاستقلالية الحقيقية[٣٠].

وقد تبعتها اليابان من خلال منحها الإقامة الرسمية لبرنامج محادثات الدردشة (Chatbot) المصمم ومنحته وضعاً قانونياً لصبي يبلغ من العمر سبع سنوات أسمه (Shibuya Mirai)، والغرض من اعتبار أقل من سبع سنوات أن يكون عديم التمييز، أما أستونيا تتجه الى منح الذكاء الاصطناعي وضعاً قانونياً متوسطاً بين الشخص المعنوي والشخص الطبيعي[٣١].

المبحث الثاني
فكرة الشخصية الإلكترونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي الأكثر تقنية

وفقاً للواقع المستقبلي من الممكن منح الروبوتات الذكية شخصية قانونية مستقلة خاصة، ويكون ذلك في إطار التطور الذي يمكن أن يبلغه الذكاء الاصطناعي، والذي سوف يجعله قادراً على تحمل مسؤولية أفعاله[٣٢].

وقد اقترح البرلمان الأوروبي في ١٦ شباط ٢٠١٧، منح الروبوت (الشخصية الإلكترونية). وذلك من بين الأمور التي أوصى بها والتي تخص قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوت.

إن الروبوت يمكن ان يتمتع بالشخصية الإلكترونية مستقبلاً عندما تظهر أجيال جديدة من الروبوتات تستطيع التفكير والتأقلم والتعلم

---

(٢٧) أودين سلوم،مداخلة في الندوة التي نظمتها كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية.الفرع الثالث، بموضوع:" الذكاء الاصطناعي بين الواقع والقانون" تاريخ ٢٠٢٣/٥/٣٠,

(٢٨) Benssoussan A.,Droit des robots,2015,Larcier,spe.p.41 et s.V.egal, du meme auteur,''la personne robot'',D.2017,D.2017,2017,p:2044

(٢٩) خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٣٠) خالد ممدوح إبراهيم، المرجع نفسه، ص ١٢٩

(٣١) Xavier Comtesse, Quel statut juridique pour l'intelligence artificielle? 2 mars 2021, https://www.empowerment.foundation/post/quel-statut-juridique-pour-l-intelligence-artificielle. Date de visite 7/5/2023.

(٣٢) خالد حسن أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ١٠٦.

وكذلك اتخاذ القرارات بصورة مستقلة دون تدخل من قبل البشر.

وبناءً على ذلك من الممكن أن نشهد في المستقبل القريب استبعاد فكرة الشخص الالكتروني الشيء وتأسيس الشخص الإلكتروني ذو الأهلية الكاملة، متمتعا بجنسية و ذمة مالية مستقلة، ومسؤولاً مدنيا عن أفعاله، وهو ما تم اعتباره في الماضي القريب مجرد خيال علمي(٣٣).

ما هو نطاق الشخصية الإلكترونية في (المطلب الأول)، وما هي الآثار القانونية للشخصية الإلكترونية (المطلب الثاني).

المطلب الأول
نطاق الشخصية الإلكترونية

إن الشخصية الإلكترونية " تم اقتراحها للمرة الأولى من قبل لجنة الشؤون القانونية بالبرلمان الأوروبي في مسودة تقرير حول قواعد القانون المدني الخاص بالروبوت في ٣١ أيار ٢٠١٦، واستخدم هذا المصطلح لوصف الوضع القانوني المحتمل للأشخاص الأكثر تعقيداً من الجانب التكنولوجي بحيث قد يكون لها حقوق والتزامات محددة ومنها إصلاح الأضرار التي قد تسببها الروبوتات "(٣٤).

ووفقاً لذلك فان هذه الشخصية الإلكترونية يمكن منحها للروبوتات التي تتصف بالاستقلالية في التعلم والتي تعمل من خلال برامج الذكاء الاصطناعي والتي تكون أكثر تقنية، أي لا يتم منح هذه الشخصية لكل تطبيقات الذكاء الاصطناعي إنما للروبوتات المتطورة فقط.

إنّ الذي دفع البرلمان الأوروبي لذلك ليس توفير الحماية لهذه الأنظمة فقط وإنما لحماية البشر ما قد تحدثه الأنظمة المتطورة للذكاء الاصطناعي من أضرار تلحق بهم وبأموالهم حتى تستطيع هذه الروبوتات تعويض المتضرر منها، أي من الممكن من خلال هذه الشخصية الإلكترونية تعيين المسؤول عن الضرر(٣٥).

فالبرلمان الأوروبي في موقفه السابق أراد اقتراح فكرة جعل الروبوت مسؤولاً بشكل شخصي عن الأضرار التي تحدث بسببه، من دون أن تتم مساءلة المصمم أو الصانع أو المستخدم للروبوت، ويكون ذلك من خلال الاعتراف للروبوتات المتطورة بالشخصية الإلكترونية، ومن الممكن تفعيلها من خلال إنشاء نظام تأمين خاص بها.

وتطبيقاً لذلك ففي ولاية نيفادا الأمريكية تم منح الروبوتات بعض سلطات الشخص المعنوي بشكل ضمني، فقد تم إخضاع الروبوتات لإجراءات القيد في سجل خاص تم إنشاؤه لهذا الغرض، وكذلك تم تخصيص ذمة مالية للروبوتات لغرض التأمين عليها والاستجابة لدعاوى التعويض التي ترفع ضدها في حال تسببها بأضرار للغير(٣٦).

وقد أوضح البرلمان الأوروبي هذا القرار المتعلق بقواعد القانون المدني الأوروبي الخاص

(٣٣) عبد الله سعيد عبد الله الوالي، مرجع سابق، ص ٢٦٦ـ ٢٦٧.
(٣٤) خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٣٦.
(٣٥) محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للانسالة : الشخصية والمسؤولية : دراسة تأصيلية مقارنة : قراءة في القواعد الأوروبية للقانون المدني للانسالة لعام ٢٠١٧، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد ٦، العدد ٢٤، ٢٠١٨، ص ١٠٨.
(٣٦) أحمد علي حسن عثمان، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني : دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٦، ٢٠٢١، ص ١٥٥٩.

بالروبوت الحقوق التي سوف تتمتع بها التطبيقات الأكثر تقنية عند الاعتراف لها بالشخصية الإلكترونية، ومنها أن يكون لهذه التطبيقات المتطورة شخصية إلكترونية لها تسلسل رقمي يشمل الاسم واللقب بالإضافة إلى الرقم التعريفي الخاص بها، وشهادة التأمين، فعند قيام هذه التطبيقات بإحداث ضرر للأشخاص أو الممتلكات أو في حالة تعرض هذه التطبيقات لضرر من الممكن إخراج القيد المدني الخاص بها لكي تتم من خلاله الإجراءات القانونية(٣٧).

وإن هذه الشخصية الإلكترونية التي سوف يتم منحها للروبوتات الأكثر تقنية ستختلف بصورة جذرية من الجانب القانوني عن الشخصية المعنوية التي يتم منحها للشركات أو الكيانات الإدارية فالأشخاص المعنوية يتم إدارتها من قبل البشر بينما الروبوتات المتطورة سوف تسير بمنهج التفكير الآلي الذاتي وليس البشري(٣٨).

وهذا الأمر يخالف الفقه الأمريكي الذي لم يميز بين الحالتين، ويوافق الفقه البلجيكي هذا الرأي والذي وضّح الفرق بين الحالتين بان الشركة يقوم بإدارتها وتمثيلها إنسان، كما أن الفقه الكندي وصف مؤلفات القانون الخاص بالروبوت بالقصور بسبب تعقيد إشكالية الذكاء الاصطناعي وكذلك نقص المعرفة بها(٣٩).

حقيقة إن القواعد التي سوف تحكم الروبوتات المتطورة لا تعتمد على القواعد القانونية العامة نفسها التي تحكم تصرفات البشر، بالإضافة إلى إننا نعيش اليوم مرحلة انتقالية في تمكين الروبوت، حيث لن تبقى هذه الروبوتات تحت إدارة مالكيها من البشر في المستقبل، ولن تحصل على المنزلة القانونية الخاصة بها إلا في الوقت الذي تصل فيه قدرتها المتطورة بصورة ذاتية درجة الأشخاص الإلكترونيين التي من الممكن أن تلقى عليها المسؤولية والتعويض عن الأضرار التي تحدث بسببها(٤٠).

و من الثابت ان القواعد القانونية الحالية لن تكون قادرة على مواجهة المسؤولية عن الأضرار التي من الممكن أن تحدثها الأجيال الجديدة المتطورة من الروبوتات، وذلك يعود إلى امتلاكها قدرات تكيف وتعلم ذاتي بشكل تقني فائق، وهذا سيؤدي إلى حدوث تقلبات في سلوك هذه الروبوتات وسيجعلها في وضعية انفلات تام عن السيطرة البشرية التقليدية، ما يستوجب تقييدها ويتم ذلك من خلال فرض أمور ممنوعة على الروبوتات.

وقد ينتج عن ذلك قيام وضعية متناقضة من ناحية تعامل البشر مع الروبوت لأن الروبوتات سوف تنتقل من ناحية الغرض من وجودها المتمثل في خدمة ورفاهية البشر ومساعدتهم من دون أي مقابل إلى الحق بالوجود القانوني بالإضافة إلى المساهمة في المجتمع إلى جانب البشر، وقد ينتج عن هذا الأمر أن تلحق بالبشر أضرار مادية وجسدية.

وما يزيد من خطورة هذه الرؤية المستقبلية هو أن الروبوت الافتراضي ليس له هيئة مادية أمام البشر بالرغم من ما سوف يمتلكه من قدرات ذهنية في المستقبل، ومثال ذلك محركات

(٣٧) خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٣٨) أحمد حسن محمد علي، المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت دراسة استشرافية في القانون المدني المصري، الطبعة الأولى (دار النهضة العربية للنشر والتوزيع : القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٤٣).

(٣٩) خالد حسن أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٤٠) أحمد حسن محمد علي، مرجع سابق، ص ٤٣ـ ٤٤. خالد حسن أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ١٠٨.

البحث عبر الإنترنت والتي قد تكلم عنها الفقه في فرنسا قبل أكثر من ١٥ سنة، وكذلك روبوت عقد القران الذي من خلاله يتم الربط بين القاضي وأهل العروسين وهذا الروبوت تم استخدامه في محاكم دبي، فهذه الأنظمة الذكية قد تقع عليها المسؤولية نتيجة بعض التصرفات مثل انتحال الشخصية أو الاختراق وكذلك إتلاف البيانات الإلكترونية من خلال الفيروسات التقنية وغير ذلك(٤١).

لذلك فان البرلمان الأوروبي في قراره الخاص بقواعد القانون المدني الأوروبي للروبوت الصادر في العام ٢٠١٧ والذي تضمن الاعتراف للروبوتات الأكثر تطوراً بالشخصية الإلكترونية لم يلزم الدول الأوروبية بالقيام بتطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالشخصية القانونية للروبوتات المتطورة، وإنما اكتفى بوضع توصيات عامة بذلك، وقام بالتأكيد على إن الانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي سوف يدفع هذه الدول في الفترة القادمة الى إعادة النظر في القواعد القانونية المتعلقة بأحكام الشخصية القانونية والمسؤولية القانونية لأجل التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي في أوروبا(٤٢). ولكن سرعان ما احال البرلمان الاوروبي بتاريخ ٥ تشرين الاول٢٠٢٠ الى اللجنة المختصّة تقريرا تضمن توصيات مغايرة تتعلق بالمسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي. منذ بداية التقرير تمّ استبعاد الشخصية القانونية عن الذكاء الاصطناعي الذي يهدف الى خدمة البشرية وليست لديه القدرة اوالادراك البشري. فضلا عن تطبيق الاحكام دون تمييز بين الذكاء الاصطناعي المادي ام غير المادي، وأوصى بإدخال مفهومي مشغل امامي ومشغل من المنبع. ميّز التقرير ايضا بين الذكاء الاصطناعي الذي مخاطره كبيرة والذكاء الاصطناعي الذي مخاطره ضئيلة. بالنسبة للأول نص على الزامية التأمين اما بالنسبة للمخاطر الخفيفة فيبقى وجوب اثبات الخطأ. أي المشغّل لا يمكنه ان يدلي باستقلالية الذكاء الاصطناعي للتنصل من المسؤولية، كما عليه ان يسلم كل المعلومات الضرورية لتحديد المسؤوليات(٤٣).

ما هي الآثار القانونية الناتجة عن الشخصية الإلكترونية؟

المطلب الثاني
الآثار القانونية للشخصية الإلكترونية

إن السماح بتطبيق نظرية الشخصية الإلكترونية يتطلب القيام بتعديل في متن وروح النصوص التشريعية، الأمر الذي سيؤدي إلى منح الأهلية إلى الروبوتات الأكثر تطوراً، إضافة الى منحه ذمة مالية مستقلة، وكذلك إلزامه بالتعويض المدني وفرض العقوبات على الروبوتات شخصياً، فالبرلمان الأوروبي لسنة ٢٠١٧ اقترح نظام تأمين يشترك فيه كل شخص ساهم في صناعة الروبوتات للتعويض عن أضرارها، بالإضافة إلى صناديق التعويض

(٤١) همام القوصي، إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت تأثير نظرية النائب الإنساني على جدوى القانون في المستقبل: دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد ٢٥، ٢٠١٨، ص ٩٧.

(٤٢) خالد حسن أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ١٠٨ـ ١٠٩. محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للانسالة، مرجع سابق، ص ١١١.

(٤٣) أودين سلوم،مداخلة في الندوة التي نظمتها كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية. الفرع الثالث، بموضوع:" الذكاء الاصطناعي بين الواقع والقانون" تاريخ ٢٠٢٣/٥/٣٠,

التي تعتبر وسيلة يستطيع من خلالها المتضرر الحصول على التعويض عن الأضرار في الأوضاع التي لا يوجد لها غطاء تأميني، فصناديق التعويض يتم اللجوء إليها عند عدم تمكن نظام التأمين من توفير التعويض الكامل عن الأضرار، ويتم تمويل صناديق التعويض من الضرائب التي تدفع من قبل مالك الروبوت أو مستخدمه أو مطوره(٤٤).

وان هذا التحول القانوني سينتج عنه إيجاد مجتمع آخر غير المجتمع البشري، يتمتع بحقوق وواجبات، وإن هذا المجتمع الإلكتروني ربما يخرج عن سلطة القانون البشري، ومن سيضمن حينها خضوع الروبوتات المتطورة والمستقلة بشكل تام للسلطة البشرية بعد أن ترث منه البحث عن السيادة ؟(٤٥)

إنَ عدم إمكانية التنبؤ بالآثار القانونية الناتجة على الاعتراف للروبوتات المستقلة والمتطورة بالشخصية الإلكترونية، أدى إلى معارضة بعض الفقه منح الروبوتات المتطورة هذه المنزلة القانونية المستقبلية الخاصة، وأكدوا على أن منح الروبوتات المتطورة مثل هذه الشخصية سيؤدي إلى تعقيد العملية القانونية بكاملها في هذا المجال الغامض(٤٦).

إن النتائج القانونية المترتبة على الاعتراف للروبوت المتطور بالشخصية الإلكترونية قد تكون كارثية على البشر وكذلك على صلاحية القانون، وذلك بعد أن يتم الوصول إلى عصر الذكاء الاصطناعي المتطور والخارق الذي تحاول صناعته الشركات التقنية القيادية المختصة بصناعة الروبوتات، حيث يسعى الفقه الأمريكي إلى إخضاعها لمبدأ " التفاعل الإنساني الآلي الآمن والكفؤ "(٤٧).

وقد حاول البرلمان الأوروبي(٢٠١٧) ضمان خضوع الروبوت للبشر حتى بعد الاعتراف له بالشخصية الإلكترونية في المستقبل من خلال اقتراح لجنة الشؤون القانونية في البرلمان الأوروبي إصدار تقنين التعامل الأخلاقي لمهندسي الروبوتات، ويكون ذلك من خلال فرض أربعة مبادئ أساسية في علم هندسة الروبوتات وهي :

ـ الإحسان، بمعنى أن يتم برمجة الروبوت لجعله يتصرف بشكل يحقق أفضل المصالح الممكنة للبشر.

ـ الاستقلال الذاتي، أي التفاعل مع الروبوتات يجب أن يكون بشكل إرادي وحر، ولا يجوز أن يكون الشخص مكرهاً على التعامل مع الروبوتات.

ـ عدم الإيذاء أي عدم قيام الروبوتات بإيذاء البشر.

ـ العدالة في توزيع المصالح التي يتم الحصول عليها من الروبوتات بصورة عادلة(٤٨).

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لهذه المبادئ أو لقيود التصنيع وفقاً لما تمّ وصفها في اليابان، إلا أنها لا تعتبر ضمانة كافية لمواجهة خطر الروبوت، بمعنى أنّها ضامن هزيل لسيطرة البشر على الروبوت.

لذلك يجب أن يتم التعامل بمنطق السيطرة

(٤٤) أحمد حسن محمد علي، مرجع سابق، ص ٩٠.
(٤٥) خالد حسن أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ١٠٩ـ١١٠.
(٤٦) حسن محمد عمر الحمراوي، أساس المسؤولية المدنية عن الروبوتات بين القواعد التقليدية والاتجاه الحديث، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد ٢٣، ٢٠٢١، ص ٣٠٩٣.
(٤٧) خالد حسن أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ١١٠.
(٤٨) إياد مطشر صيهود، مرجع سابق، ص ٤٩.

البشرية على الآلات من خلال وضع مسؤوليات كبيرة على شركات تصنيع وتطوير الروبوت، ويعتبر ذلك تطبيقاً لمبدأ تقييم الروبوتات، فيجب تقييم وجود هذه الروبوتات وتطوير ذكائها الاصطناعي من الجانب القانوني في إطار تسخير هذه الروبوتات لراحة البشر ورفاهيتهم حصراً، والقضاء على أية إمكانية لتشكيل أي نوع من المخاطر على البشر، ويجب أيضاً أن يكون هناك حذر في التعامل مع الشركات الخاصة بتصنيع وبرمجة الروبوت، بحيث لا يجوز الترخيص قبل أن يتم التأكد من أن العمل الذي تقوم به لأجل تطوير الذكاء الاصطناعي سيكون ضامناً للمصالح الضرورية للمجتمعات وليس فقط لإطلاق العنان للروبوتات في المستقبل(٤٩).

ويرى أصحاب المدرسة التقليدية ان الطريقة الأنسب التي يمكن من خلالها مواجهة مخاطر الروبوتات، هي أن تكون التشريعات الموجودة حالياً النقطة التي يتم من خلالها الانطلاق، وذلك بإضافة بعض التعديلات البسيطة على القوانين الحالية على المدى القصير، وهذا الاتجاه يتوافق مع البرلمان الأوروبي من ناحية فرض المبادئ الأساسية في علم هندسة الروبوتات، مع ضرورة الأخذ بها عند إجراء أي تعديل للقوانين الوطنية من أجل التنظيم القانوني للروبوت.

كما يجب على المدى الطويل تخصيص نظام خاص بالمسؤولية بشرط أن يكون متوافقا مع أي مفهوم للمسؤولية وضعه المشرع من قبل، و أن يكون لهذا النظام الجديد أساس منطقي خاص به، يتم فيه مراعاة الطبيعة الخاصة بالروبوتات(٥٠).

خاتمة

يستحق الذكاءالاصطناعي منحه شخصية قانونية خاصة في اليوم الذي سيكون فيه مستقلاً حقًا ويتمتع بالوعي الذاتي، من خلال التفكير وفهم ما يفعله واتخاذ الخيارات. بعبارة أخرى، من الضروري منح الذكاء الاصطناعي شخصية معنوية في اليوم الذي سيكون فيه قادرًا على إحداث ضرر عن إرادة ووعي، وعندما يخرج تمامًا من سيطرة البشر، ما يفرض عليه التعويض عن الضرر الناجم عنه.

إن هذا الشكل من الذكاء الاصطناعي ذي التقنية العالية غير موجود حاليا"، لذا فإن إنشاء شخصية إلكترونية ليس ضروريًا في الوقت الحالي و من المنطقي أن ننسب آثار المسؤولية إلى المصمم والمصنع والمالك والمستخدم للذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، لتحديد أي من هذه الجهات المسؤولة في حالة الضرر الناجم عن الذكاء الاصطناعي من الضروري تعزيز شفافية ودقة الخوارزميات المستخدمة، بمعنى انه في حالة الضرر الناجم عن الذكاء الاصطناعي، من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحديد السبب الدقيق للضرر، وتحديد أصل هذا الضرر. قد يكون الضرر ناتجًا عن خلل في الذكاء الاصطناعي، وفي هذه الحالة يمكن أن يتم تحميل ناشر البرنامج مسؤولية، ولكن الضرر قد يأتي أيضًا من توفير بيانات متحيزة منسوبة إلى المستخدم أو مالك البرنامج ومع ذلك، فإن تعقيد الخوارزميات المستخدمة تجعل من غير الممكن تتبع سلسلة الإصابات وتحديد السبب الدقيق للضرر. حتى أن المصممين لا يستطيعون تبرير منطق الخوارزمية التي أدت إلى النتيجة الضارة.

(٤٩) خالد حسن أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ١١١. أحمد حسن محمد علي، مرجع سابق، ص ٤٨.
(٥٠) حسن محمد عمر الحمراوي، مرجع سابق، ص ٣٠٩٦.

إذا تعذر تحديد الصلة السببية الدقيقة للضرر، فلا يمكن تحميل أي شخص المسؤولية، وعليه يجد الطرف المتضرر نفسه بدون تعويض.

ومن ثم، فإن تعيين شخصية اعتبارية من شأنه أن يسهل البحث عن شخص مسؤول يضمن التعويض المناسب للأطراف المتضررة، حيث سيتم اعتبار الذكاء الاصطناعي شخصًا مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أفعاله، يُسأل عن إصلاح الضرر الذي تسبب به. هذا الامر يثير السؤال عن الذمة المالية للذكاء الاصطناعي، فهذه الذمة ستتوفّر بالضرورة من قبل الأشخاص الطبيعيين، أي المنتج و /أو المالك و / أو المستخدم، ويظهر أن الأشخاص الذين تقع عليهم المساهمة في تغذية الذمة المالية للروبوت بهدف التمكين من تعويض الضحايا سيكونون على الأرجح الأشخاص نفسهم الذين ستنعقد مسؤوليتهم في حال تطبيق القواعد العامة للمسؤولية.

يبدو أنه إذا لم يتم تعزيز دقة الخوارزميات المستخدمة، فإن منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون مفيدًا من أجل ضمان التعويض المناسب للمتضررين المحتملين استناداً لأحكام المسؤولية المدنية. أخيرًا، إنّ فكرة هذه الشخصية الإلكترونية هدفها عدم حرمان الضحايا من تعويض لمجرد أنهم لا يستطيعون إثبات المسؤول عن الضرر(٥١).

ومع ذلك، فإن منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي في الوقت الحالي مسألة بعيدة إلّا انها يمكن ان تشكل حلاً مستقبلياً، واليوم لا يوجد خيار سوى اللجوء إلى حلول أخرى ممكنة وأهمها نظام التأمين الإلزامي.

(٥١) Xavier Comtesse, Quel statut juridique pour l'intelligence artificielle? 2 mars 2021, https:// www.empowerment.foundation/post/quel-statut-juridique-pour-l-intelligence-artificielle. Date de visite: 7/5/2023.